



قوائم المحتويات متاحة على ASJP المنصة الجزائرية للمجلات العلمية
الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية
الصفحة الرئيسية للمجلة: www.asjp.cerist.dz/en/PresentationRevue/552



البيواتيقا كفلسفة جديدة ومسألة الكرامة الإنسانية

Biotics as a new Philosophy and the Dignity of Humanity

محمد بوججلة*1

جامعة حسيبة بن بوعلي بالشلف - الجزائر

| ملخص | معلومات المقال |
|------|---------------------------|
| | تاريخ المقال: |
| | الإرسال: 2019/05/12 |
| | المراجعة: 2019/09/29 |
| | القبول: 2019/11/11 |
| | الكلمات المفتاحية: |
| | البيواتيقا، |
| | مجتمع المعرفة، |
| | الكرامة الإنسانية، |
| | الأخلاقيات. |

Key words:

Biotics,
The society of knowledge,
Dignity of humanity,
Ethics.

Abstract

Philosophy has always tried and is still trying to keep up and Cop with the deep changes in both scientific and technical fields. Philosophy managed to find to itself new concepts and domains so as to prove its existance in such actual changes so as to Cope with the new contemporary society that is oalled « the society of knowledge ». this latter is divided into three main researches :Biotics, Ethics of environment and professionaethics, from this extent, if Biotics is the set of ethical, sociological and legal status questiostwards what's happening in the contemporarysociety of the scientific and technical evolution in bidogy medicine as for as the ethics and principles that must start to face these scientific conquests, So what are the most obvious and adequate philosophical questions that has have asked ethics philosophers in this field ? and what are the suggestions and solutions elaborated to solve the ethical matters caused by the evolution of the biologic science and meicin ? and why have they focused particularly on the topic of the dignity of humanity ?

المقدمة

بمساعدة طبيعية، والتحكم في الخصائص الوراثية من خلال التشخيص قبل الولادة، والهندسة الوراثية التي تسمح بتعديل التراث الجيني لكائن حي ما، يفسر ثورة بيولوجية عصفت بالتقاليد وأدت إلى طرح عدد كبير من المشكلات ليست من طبيعة قانونية فحسب ولكنها أخلاقية وفلسفية، حيث ينبغي الاعتراف بأن للكائن الإنساني قيمة أخلاقية وليس مجرد موضوع للعلم، ومع ذلك فإن البيوتيقا ليست مهمتها فرض مبادئ قبلية يجب العمل بها في هذا المجال، بل هنا يأخذ معنى الإيقا اقتراح تساؤلات حول المبادئ التي يمكن أن تكون موضوعا للحوار في هذا المجال.

التقنية الحيوية (Biotechnologies): البيوتكنولوجيا من الناحية اللغوية هي مصطلح يتركب من لفظين هما: (bio) المأخوذة من المصدر اليوناني (bios) التي تعني الحياة، وتكنولوجيا (technologie) المأخوذة أيضا من المصدر اليوناني (thechnologia) التي تتركب بدورها من لفظين هما: الأول (techné) الذي يعني الفن أو الحرفة، والثاني (logie) الذي يعني العلم أو الدراسة، ليصبح معنى البيوتكنولوجيا لغويا هو: العلم أو التقنية الذي يدرس الكائن الحي، أما من الناحية الاصطلاحية فإن التقنية الحيوية أو البيوتكنولوجيا فهي: «القدرة على استخدام المعارف المختلفة المتعلقة بالكائن الحي، والاستفادة من كل المهارات والابتكارات في كافة المجالات، ودراستها جيدا على أسس علمية بهدف تطبيقها على الكائنات الحية للتعديل من أداء الكائن الحي لما يخدم هذا الكائن ويخدم البيئة وخاصة الإنسان»⁽²⁾، وقد استخدم هذا المصطلح لأول مرة من طرف العالم الإنجليزي روبرت بيد المختص في التخمر الصناعي، والذي كان يشتغل بمتحف العلوم بلندن بالمملكة المتحدة وذلك عام 1917⁽³⁾، ولم يدخل هذا المصطلح اللغة الفرنسية إلا سنة 1978 في محتوى تقرير علمي صاغه مجموعة من العلماء الفرنسيين برئاسة فرانسوا جاكوب بطلب من الرئيس الفرنسي آنذاك جيسكار ديستان⁽⁴⁾.

ويفهم من التعريف السابق أن التكنولوجيا الحيوية هي تقنية تعتمد على التحكم والتلاعب في الجينات البيولوجية داخل الكائنات الحية بهدف الحصول على كائنات معدلة وراثيا باستخدام تطبيقات صناعية من أجل زيادة الانتاج النباتي والحيواني وبهدف تحسين نوعية الغذاء كما ونوعا، كما يطبق في مجالات الصيدلة والطب، ومن أشهر فروع التقنية الحيوية نجد الاستنساخ، فمالقصد بالاستنساخ؟ وماهي العضلات الاجتماعية والإنسانية والقانونية التي طرحها هذا الابتكار العلمي الجديد؟

الاستنساخ البشري (Le clonage humaine): «الاستنساخ هو عملية توالد غير جنسي، تتم بأخذ خلية من خلايا جسم الإنسان تحتوي على كافة المعلومات الوراثية الخاصة بالإنسان، وهذه الخلية تزرع في بويضة الأنثى بعد تفرغها من كافة مورثاتها ليأتي الجنين مطابقا للأصل، وبعد ذلك توضع

تعد قضية "التقنية الحيوية" واحدة من أهم القضايا المطروحة على طاولة البحث والمناقشة والتنظير اليوم، وتكمن أهميتها في كونها أولا موضوعا علميا يدور حول المفاهيم التي تحكم هذه التقنية، وثانيا لكونها قضية فلسفية تدور حول القيم والنتائج المترتبة عليها، وتأتي الهندسة الوراثية والاستنساخ في مقدمة الاهتمام العلمي والفلسفي بهذه القضية، وقد خاض العلماء والفلاسفة والمشرعون القانونيون في هذه القضية، وانشطروا بشأنها إلى ثلاثة أقسام، قسم يعارض هذه الفتوحات العلمية والتقنية ويعتبرها مفسدة، وقسم يؤيدها تأييدا تاما ويعتبرها مصلحة إنسانية هامة، وقسم يؤيدها بتحفظ ويحاول أن يوظفها قانونيا وأخلاقيا، ومن التساؤلات الفلسفية المطروحة في هذا المجال: لماذا التقنية الحيوية تكنولوجيا خطيرة؟ وماهي المخاطر المتوقعة منها؟ وما السبيل لحماية الكرامة الإنسانية من تداعيات الأبحاث العلمية المرتبطة بالتقنية الحيوية؟

التحليل

قبل البدء في الحديث عن مختلف المواقف الفلسفية والتشريعية في هذا الموضوع، نود أن نتوقف أولا عند محطة المفاهيم، والتي سنركز فيها على تحديد مفهوم البيوتيقا كفلسفة جديدة وملابسات وحيثيات ظهور هذا المصطلح، وهذه الفلسفة الجديدة، والتقنية الحيوية، والاستنساخ باعتبارهما من أهم الفتوحات المعرفية والتقنية في هذا الميدان.

أخلاقيات الحياة (الأخلاق البيولوجية) Bioéthique: «نحت هذا المصطلح عالم أمريكي يدعى Van Renssler Potter وهو متخصص في الأمراض السرطانية وذلك في مقال نشره عام 1970 عنوانه "الأخلاق البيولوجية وعلم البقاء"، حيث قال "الرأي عندي أن الأخلاق البيولوجية تولد حكمة مرتبطة بكيفية استثمار المعرفة من أجل الخير الاجتماعي استنادا إلى معرفة واقعية بالطبيعة البيولوجية للإنسان وللعلم البيولوجي"، ثم نشر كتابا عام 1971 بعنوان "الأخلاق البيولوجية: جسر نحو المستقبل"، وبين من كل ذلك أن الأخلاق البيولوجية هي ملتقى عدة علوم مثل الطب والبيولوجيا والأخلاق الفلسفية واللاهوت والقانون والاجتماع والتحليل النفسي»⁽¹⁾.

يتضح من المفهوم السابق أن البيوتيقا تعني مجموعة التساؤلات الأخلاقية والاجتماعية والقانونية اتجاه ما يحدث في المجتمع من تطور علمي وتقني في البيولوجيا والطب، وحول ما هي المبادئ والقيم التي يجب أن تشرع في مواجهة هذه الفتوحات العلمية.

أي أن البيوتيقا هي سؤال فلسفي استعجالي متعلق بالتحكم في الحياة في يومنا الراهن بعد التطور السريع والمذهل الذي حدث في مجال البيولوجيا والطب، فالوصول إلى الاستنساخ ومنع الحمل والانقطاع الإرادي عن الإنجاب، والإنجاب

المؤهلة لتحديد ما هو ايجابي وما هو سلبي في هذه الأبحاث، لأنه ثبت لنا أن مجرد الاكتشاف حتى ولو لم يطبق [...] يجب أن يعمل وفق اختيارات إتيقية، [...] إن الدعوة إلى إتيقا (لا- للبحث) [...] هي مشروع طموح لفهم ما قمنا به سابقا، ومسعى لتنظيم ما يجب أن نفعله، وهذا شعور وإحساس سيكولوجي (نفسى) بضرورة المشاركة في تفكير متعدد الاختصاصات حول معنى الإنتاج العلمي»⁽⁷⁾.

ومن أبرز الفلاسفة الذين تناولوا هذه القضية نجد الفيلسوف الألماني المعاصر هابرماس* الذي تناول مشكلة "أخلاقيات البيولوجيا" (البيواتيقا) باعتبارها فرعاً من فروع إتيقا النقاش في أحد أعماله الأساسية "مستقبل الطبيعة الإنسانية: نحو نسالة ليبرالية"، وهنا طرح هابرماس عدة تساؤلات حول مخاطر تطور العلوم البيولوجية والطب، ودعا إلى ضرورة فتح نقاش وحوار أخلاقي حول هذه المشكلات، وسجل هابرماس في هذا العمل تحفظات كثيرة حول بعض الفتوحات العلمية في مجال علم الأحياء والطب في عصر ما بعد الميتافيزيقا والدين «هل يحق للفلسفة أن تدافع عن التحفظ تجاه المسائل المطروحة في أخلاقيات النوع الإنساني؟»⁽⁸⁾، وتطرق إلى أهم النتائج التي توصلت إليها الأبحاث البيولوجية، وهي النتائج التي أثارت ضجة كبيرة على المستوى العلمي وعلى المستوى الاجتماعي، فعلى المستوى العلمي تعتبرنا تطوراً مذهلاً، ولكن على المستوى الاجتماعي أثارت ردود أفعال قوية من طرف رجال الدين والقانون وفلاسفة الأخلاق والسياسيين والإعلاميين وغيرهم، خاصة فيما يتعلق بالاستنساخ والتدخل الوراثي في الأجنة والإجهاض والموت الرحيم وغيرها، حيث حذر هابرماس من هذه المسائل «إن ما يضعه العلم تقنيا بتصرفنا يجب أن يكون خاضعاً لرقابة أخلاقية تجعلنا غير قادرين على التصرف بها على هوانا»⁽⁹⁾، وعبر عن قلقه الكبير اتجاه هذه التطورات وطرح تساؤلات عديدة في هذا المجال خاصة في مسألة البرمجة الوراثية للأجنة حيث قال: «ما هو تأثير الحق الوالدي باتجاه قرار نسالي بصدد الأولاد المبرمجين وراثياً»⁽¹⁰⁾، ونوه هابرماس ببعض التشريعات التي منعت تجسيد بعض الأبحاث البيوتكنولوجية «في ألمانيا لم يقر المشرع بمنع التشخيص ما قبل الزرع والأبحاث الإستهلاكية على الأجنة وحسب، بل منع ما هو مسموح به في مكان آخر مثل الاستنساخ العلاجي والأمهات المتطوعات والموت الرحيم، وحاليا تعتبر التدخلات التقنية على السلالة البشريّة وعلى استنساخ الأعضاء البشرية محظورة في العالم كله»⁽¹¹⁾.

كما تحدث هابرماس في هذا العمل عن مسألة الكرامة الإنسانية (Dignité humaine) وكرامة الحياة الإنسانية (Dignité de la vie humaine)، فمسألة تجسيد الأجنة المخصبة والاحتفاظ بها لفترة معينة هي قضية تتعلق بكرامة أو قدسية الحياة الإنسانية، وتخص الحياة ما قبل الولادة التي أولها هابرماس أهمية «لحظة إخصاب الخلية الإنسانية الأولى تمثل البداية الفعلية لضرورة تطوير

البويضة في رحم الأنثى ويتشكل الجنين على نحو مطابق للكائن الأصلي الذي أخذت منه الخلية، ومن هنا سميت هذه العملية استنساخاً لأن الجنين يكون نسخة أخرى مطابقة لصاحب الخلية»⁽⁵⁾.

وتوضيحا للمفهوم السابق يمكن القول أن الاستنساخ هو إيجاد نسخة طبق الأصل من أي عضو حيوي أو أي كائن من الكائنات الحية نباتاً أو حيواناً أو إنساناً، والاستنساخ الإنساني هو إيجاد نسخة طبق الأصل عن الإنسان نفسه، وذلك بأخذ خلية جسدية من جسم ذلك الإنسان ثم أخذ نواة هذه الخلية وزرعها في بويضة امرأة منزوعة النواة أيضاً، حيث تكون عملية التلقيح هنا هي نتيجة لتفاعل خلايا جسدية وليست خلايا جنسية، وهنا تطرح مشكلة اجتماعية خطيرة تتعلق بالنسب هل الإنسان المستنسخ هو ابن الإنسان المستنسخ أو أخوه أو هو نفسه أو هو إنسان آخر يشبهه فقط؟ وإذا كان نسخة طبق الأصل له من الناحية الجسمية هل سيكون نسخة له أيضاً في القدرات العقلية والنفسية والعاطفية؟ وغيرها من المشكلات المحتملة، وقد انطلقت أبحاث الاستنساخ من العالم النباتي ثم انتقلت إلى العالم الحيواني حيث أجريت أول عملية استنساخ للحيوان سنة 1997 (النعجة دوللي)، ثم انتقلت إلى العالم البشري (استنساخ الخلايا والأجنة) لأغراض طبية.

ولقد حاول المفكرون والعلماء الإجابة عن التساؤلات المتعددة حول التقنية الحيوية في إطار مبادئ القانون والشرائع الدينية المختلفة التي تسير حياة الإنسان وفي الإطار الفلسفي والسياسي والاجتماعي، ويعتبر الطبيب والمفكر الفرنسي جان برنارد* Jean Bernard (1907 - 2006) والذي كان رئيساً لأول جمعية وطنية في فرنسا للبيواتيقا سنة 1983 من أبرز المفكرين في هذا المجال، حيث قام بتحديد التوجهات الأساسية للبيواتيقا ومشكلاتها، وتتمثل هذه التوجهات في ما يلي:

- احترام الفرد: لا يجب أن يكون الإنسان حقلاً للتجارب، ولا أن يكون الجسم الإنساني موضوعاً للتجارة بالتجزئة أو بالجملة، أي لا يجب الحديث عن توفير الأعضاء الجسمية.

- مسؤولية العلماء: احترام المعرفة التي لا يجب أن تهدف فقط إلى تطوير العلم، ولكن كذلك يجب أن تكون لها نظرة إتيقية، أي يجب أن يتأسس العلم على مبادئ إتيقية»⁽⁶⁾.

ومن المفكرين الذين كان لهم اهتمام بهذه المشكلة نجد كذلك الفرنسي جاك تستارت Jacques Testart* الذي دافع بشجاعة على فكرة وقف وتعليق البحث في مجال البيولوجيا حتى يتسنى للإتيقا التدخل لوضع معايير أخلاقية لضبط التطور في هذا المجال، وتعرف فكرته هذه بإتيقا النفي (رفض البحث) Une éthique de lanon- recherche وفي هذا يقول: «لا ينبغي أن نخلط بين الخاصية المنطقية للبحث العلمي وحرركته العمياء نحو التطور، وسأدافع عن منطق (لا- للاكتشاف) وأيضاً عن إتيقا (لا- للبحث)، ويجب أن نتوقف عن الإدعاء بأن البحث سيكون حيادياً، إن التطبيقات وحدها هي

للاعتراض على تطورات بعينها في مجال التقنية الحيوية إنما ينبع من عقيدة دينية، وفي الولايات المتحدة على وجه الخصوص تم استدراج التقنية الحيوية إلى الجدال الدائر حول الإجهاض، ويعتقد الكثير من الباحثين أن تطورا قيما يجري إيقافه بناء على رغبة عدد قليل من مناهضي الإجهاض المتعصبين⁽¹⁷⁾.

ولم ينكر فوكو يوما بعض النتائج الإيجابية المترتبة على تطور التقنية الحيوية خاصة في المجال الطبي حيث يقول في هذا المجال: «كان من بين أعظم انجازات الطب بالولايات المتحدة في القرن العشرين ارتفاع العمر المتوقع عند الولادة من 48.3 سنة للرجال و46.3 سنة للنساء عام 1900 إلى 74.2 سنة للرجال و79.9 سنة للنساء عام 2000»⁽¹⁸⁾، ويضيف قائلا بخصوص نفس القضية: «عند بداية القرن 18 في أوروبا، كان نصف جميع الأطفال يموت قبل سن 15، وكان بلوغ عمر 52 في ذلك الوقت يعد إنجازا، وأنه كان يحق لمثل هذا الشخص أن يعتبر نفسه ناجيا، أما في تسعينيات القرن 20 وعلى العكس من ذلك فقد بات يمكن لأكثر من 83% من السكان توقع أن يعيشوا حتى عمر 65 ولأكثر من 28% أن يظل حيا حتى عمر 85»⁽¹⁹⁾، والسبب في ذلك حسب فوكو ياما أن تطور التقنية الحيوية والطب مكن من القضاء على الأمراض العديدة التي كانت تفتك بحياة الناس، ويقول في هذا الصدد: «إن مهنة الطب مكرسة لقضية مفادها أن كل ما يمكنه أن يقهر المرض ويطيل الحياة هو بلا شك شيء جيد، لأن الخوف من الموت هو واحد من أعمق الانفعالات الإنسانية وأكثرها ثباتا، لذلك فمن المفهوم أن نحتمي بكل تطور في التقنيات الطبية يبدو أنه يبعد شبح الموت عنا، ولكن يساورهم القلق أيضا بشأن جودة حياتهم وليس طولها فقط، وفي الحالة المثالية، فالمرء لا يرغب في مجرد أن يعيش لمدة أطول، بل وإنه لا يرغب في عدم تدهور ملكاته المختلفة إلا في وقت أقرب ما يكون إلى لحظة الموت، بحيث لا يضطر المرء إلى المرور عبر فترة الوهن في نهاية حياته»⁽²⁰⁾.

وفي نفس السياق «إطالة العمر» تحدث فوكو ياما في عمله هذا عن فرضية تحول المجتمع البشري إلى دار واسعة للعجزة والمسنين وفرضية الخلود، منطلقا في ذلك من أبحاث "علم الشيخوخة"، قائلا: «علم الشيخوخة، أي دراسة عملية التقدم في السن، هو واحد من الميادين الأكثر تأثرا بالتطورات في علم الأحياء الجزئية، في الوقت الحاضر، وهناك عدد من النظريات المتنافسة لتفسير سبب تقدم الناس في العمر ثم موتهم في نهاية الأمر، دون إجماع ثابت فيما يتعلق بالأسباب النهائية، ...، ومن المستحيل أن نعرف ما إذا كانت صناعة التقنية الحيوية ستتمكن في النهاية من إيجاد طريق مختصر إلى إطالة الحياة»⁽²¹⁾.

كما تحدث فوكو ياما في عمله هذا عن قضية "الاستنساخ" وردود الأفعال عليها، حيث يقول في هذا السياق: «تستخدم

ليس تنظم نفسها بنفسها فقط، بل غدت تتمتع بالفرادة، وتبعا لهذا التصرف فإن كل ما يمكن تحديده بيولوجيا بوصفه نموذجا إنسانيا، يجب النظر إليه بوصفه شخصا بالقوة، وهو صاحب حقوق أساسية»⁽¹²⁾، فالحياة الإنسانية مهما كانت قبل الولادة أو ما بعد الولادة تستحق الكرامة «وهي تتطلب الاحترام حتى بأشكالها المغلفة»⁽¹³⁾، فالجنين وهو في رحم أمه، له علينا حقوق أخلاقية وقانونية، تعد بمثابة التزام وواجب علينا اتجاهه، بالرغم من كونه لا يتمتع بحقوق الإنسان المتعارف عليها دوليا، ولكن هابرماس يعترف بصعوبة وضع قيم أخلاقية موحدة في هذا المجال، لأن الأمر يتعلق بمواضيع مازالت محل دراسة وبحث ونقاش ويستجد بها الجديد في كل وقت كالاستنساخ ونقل الأعضاء وأطفال الأنابيب والموت الرحيم، وذهب هابرماس إلى حد بعيد في نقده للتطور العلمي في هذا المجال حيث قال: «إن الحياة في الفراغ الأخلاقي، وسط شكل حياة لا تعرف حتى معنى الاستخفاف الأخلاقي، إن حياة كهذه لا تستحق أن تعاش»⁽¹⁴⁾.

ومن الفلاسفة الباحثين في هذا المجال نجد أيضا الفيلسوف الأمريكي المعاصر فرانسيس فوكوياما* Francis Fukuyama والذي اهتم بقضية "البيوتكنولوجيا"، وألف في ذلك كتابا هاما بعنوان "مستقبلنا بعد البشري وعواقب ثورة التقنية الحيوية"* رفض فيه رفضا مطلقا تجارب الهندسة الوراثية، بل وذهب أبعد من ذلك إلى المطالبة بالحظر الشامل والكامل لها، منطلقا في ذلك من موقعه كعضو في المجلس الرئاسي الأمريكي للأخلاقيات البيولوجية، وقال في هذا الشأن: «أن الأوان كي نتحرك من التفكير إلى العمل ومن التوجيه إلى التشريع، إننا نحتاج إلى سلطة التنفيذ الفعلي»⁽¹⁵⁾، وقد تناول فوكو ياما في هذا العمل عدة قضايا تتعلق بالبيوتكنولوجيا وفي مقدمتها ضرورة تأسيس منظومة قانونية ومؤسسات فعالة لضبط وتأطير هذه التقنية «ما الذي يجب علينا فعله إزاء التقنية الحيوية التي ستخلط في المستقبل بين الفوائد العظيمة المحتملة وبين تهديدات قد تكون مادية وواضحة، أو روحية وخفية؟ الإجابة واضحة، علينا أن نستخدم سلطة الدولة لتنظيمها، وإذا ثبت أن ذلك يفوق القدرة التنظيمية لأي دولة وطنية منفردة، فلا بد من تنظيمها على مستوى دولي، علينا من الآن أن نبدأ التفكير واقعا حول كيفية بناء المؤسسات التي يمكنها التفريق بين الاستخدامات الجيدة والسيئة للتقنية الحيوية، وتطبيق هذه القوانين بفعالية سواء على المستوى الوطني أو الدولي»⁽¹⁶⁾.

كما تحدث عن السجال القائم بين مؤسسات المجتمع العلمي ومؤسسات المجتمع الديني حول مختلف قضايا البيوتكنولوجيا «هناك العديد من المناظرات الحالية حول التقنية الحيوية في قضايا مثل الاستنساخ وأبحاث الخلايا الجذعية وهندسة الخط الجرثومي تتعرض للاستقطاب ما بين المجتمع العلمي والمجتمع الديني، وأعتقد أن هذا الاستقطاب أمر مؤسف لأنه يدفع الكثيرين إلى الاعتقاد بأن السبب الوحيد الذي يدفع المرء

الهندسة الوراثية في الوقت الحاضر عادة في مجال التقنية الحيوية الزراعية لإنتاج كائنات معدلة وراثيا، وهي منتجات ظلت محل خلاف واحتجاج في جميع أنحاء العالم، من الواضح أن الخط التالي من التقدم سيتمثل في تطبيق هذه التقنية على البشر، مما قد يتيح في النهاية القدرة على تغيير الطبيعة البشرية⁽²²⁾، ولقد تمكن العلماء في جويلية 2000 من وضع خارطة للجينوم البشري (ADN) وكان ذلك نتيجة لمشروع علمي رسمي مولته الحكومة الأمريكية ومشروع خاص للتقنية الحيوية، وهي محاولة لفك شفرة الأساس الوراثي للحياة، وتوصلت إلى أن عدد الجينات الوراثية تقدر ما بين 30-40 ألف جين، وعلى الرغم من أن خريطة الجينات لم تكتمل بعد فإن العلماء يعتقدون أن ما هو متوافر منها حاليا سيساهم في فهم بعض الأمراض، وفي مقدمتها السرطان⁽²³⁾.

وفي سياق حديثه عن "الاستنساخ" تطرق فوكو ياما إلى إمكانية أن يكون البشر حقلًا لتجارب الاستنساخ وفرضية تحسين النسل عن طريق إنتاج نوعية معينة من الأطفال يتمتعون بالذكاء والطول وصفات جسمية ونفسية وجمالية معينة، ويقول في هذا الشأن: «تشكل قضية التجريب على البشر عقبة خطيرة أمام التطور السريع للهندسة الوراثية لكنها ليست عقبة لا يمكن تخطيها أبداً، وكما هي الحال في اختبار الأدوية، ستتحمل الحيوانات أغلب عبء المخاطر في البداية، وستعتمد أغلب المخاطر التي يمكن قبولها عن التجريب على البشر على المنفعة المتوقعة منها»⁽²⁴⁾، وفي هذا الإطار حلل فوكو ياما أهم التطورات التي مرت بها تجارب الاستنساخ بقوله: «في أواخر عقد الثمانينات من القرن العشرين كان هناك إجماع تام بين اختصاصي الوراثة على استحالة استنساخ حيوان ثدي من خلايا جسمية، وهي فكرة انهارت مع ميلاد النعجة دوللي عام 1997، وكان اختصاصيو الوراثة يتوقعون أن مشروع الجينوم البشري سينجز ما بين 2010-2020 ولكن العلماء تمكنوا من إنجاز ذلك سنة 2000، ولا ندري ما سيحدث في السنوات القادمة في هذا المجال»⁽²⁵⁾، أما بشأن فرضية التدخل الوراثي في تغيير طبيعة السلالة البشرية وإنتاج أطفال حسب الطلب فيقول فوكو ياما: «إن قضية الهندسة الوراثية المحسنة للسلالة أو المخلة بها، لا تزال قضية مفتوحة... وسيكون الأطفال حسب الطلب باهظي التكلفة مع البداية، وسيمثل خيارا للأباء اليسوريين وحدهم، وإمكانية أن يصبح هذا الأمر شائعا رخيص الثمن سيعتمد على معدل سرعة انخفاض تكاليف تقنيات مثل التشخيص قبل الإنفاس»⁽²⁶⁾.

كما تطرق فوكو ياما في كتابه هذا إلى الاعتبارات الداعية إلى القلق والخوف من التقنية الحيوية، ومنها الاعتبارات الدينية «هناك تقليد مشترك بين المسيحيين واليهود والمسلمين يقول بأن الإنسان قد خلق على صورة الله، ولهذا الأمر مضامينه المهمة بالنسبة للكرامة الإنسانية... وتعتبر الجماعات المسيحية المحافظة أكثر جماعات الضغط بروزا ونشاطا في معارضة التقنية الحيوية... ولكن الدين لا يوفر

الأسس المعارضة للتقنية الحيوية»⁽²⁷⁾، وكذلك الاعتبارات السياسية، فقد يسعى الآباء لإنتاج أطفال بمميزات معينة الذكاء والقوة والصحة والجمال، وهنا ستزداد الهوة اتساعا بين الدول المتقدمة والدول المتخلفة من جهة، وتحدث أزمة داخل المجتمع المتقدم ذاته الذي يصبح مجتمعا متكونا من أفراد متساوون في القدرات⁽²⁸⁾، واعتبارات نفعية تتمثل في إمكانية تحول التقنية الحيوية إلى ظاهرة اقتصادية وتجارية يكون معيارها الربح أو الخسارة دون الأخذ بعين الاعتبار هنا الكرامة الإنسانية⁽²⁹⁾، واعتبارات طبيعية بشرية، حيث هناك جوانب عديدة للطبيعة البشرية نعتقد بأننا نفهمها تماما ونرغب في تغييرها إذا ساحت لنا الفرصة، لكن تحسين الطبيعة ليس دائما بهذه السهولة، فقد يكون التطور عملية عمياء⁽³⁰⁾.

كما تم تناول مشكلة البيوتيقا والتقنية الحيوية في الفكر العربي من طرف عدد من المفكرين العرب منهم - على سبيل المثال لا الحصر- سعيد محمد الحفار في كتابه "البيولوجيا ومصير الإنسان"، والذي تطرق فيه إلى عدة قضايا متعلقة بهذا الموضوع، حيث أشار في البداية إلى توقعات العلماء حول القرن الواحد والعشرين، والتي تجمع أنه إذا كان القرن العشرين هو قرن الفيزياء فإن «القرن الواحد والعشرين هو قرن الثورة البيولوجية وهندسة الأحياء»⁽³¹⁾، ثم تحدث عن أهداف ومستقبل هذه الثورة البيولوجية، ويقول عن أهدافها: «الثورة البيولوجية المعاصرة المتسلحة بالمعرفة والتكنولوجيا الإحيائية تهدف في الواقع إلى أن تصنع مجتمعا جديدا»⁽³²⁾، أما بشأن مستقبلها فيقول: «مع المزيد من التقدم الذي يحققه الإنسان في مجال بحوث الوراثة والجينات فإنه يدنو كثيرا من العصر الذي يستطيع فيه أن يؤثر على صورة وذهنية سلالته ليخرج إلى الوجود على الصورة التي يريدها، بل وربما ينجبهم بطريقة التحكم أو ما يسمى "التخليق الجيني" وهو أمر اعتبره بعض الباحثين تهديدا للبيئة البشرية»⁽³³⁾، كما أشار إلى مسألة التوازن بين المنافع والمضار المترتبة عن هذه الأبحاث: «إن مجال الهندسة الوراثية محفوف بمنافع محتملة، ومضار متوقعة، والأمر رهن بموازنة هذا بذلك، لنرى إن كان ثمة ما يبرر إجراء البحوث الشديدة الحذر والدقة، ولكنه أيضا مجال رمادي»⁽³⁴⁾.

وركز في عمله هذا خاصة على تحليل مخاوف المفكرين والعلماء من المخاطر التي قد تحملها الثورة البيولوجية، وقال في هذا الصدد: «لعل الكثير من العلماء متخوفون من نتائج هذه الثورة البيولوجية ويعتقدون أن الخطر قد يكمن في نتائج بعض تجارب العلماء من حيث خلق سلالات بكتيرية تحمل صفات لها أثر مرضي مميت على الناس تتسرب إلى الطبيعة ثائرة وباء ليس له وسيلة لتحصين الناس»⁽³⁵⁾، ويضيف في هذا السياق قائلا: «كما أن هناك خوفا لدى علماء البيئة في العالم من أن تؤثر هذه البحوث إن ترك لها الحبل على الغارب عندما تنتج أنواعا وأصنافا جديدة قد تؤدي إلى خلل في التوازن البيئي الطبيعي، حيث تطفئ الأنواع والأصناف الجديدة على أنواع

مشكلات اجتماعية وتشريعية جديدة لا بد من التصدي لها بكل الوسائل الأخلاقية والتشريعية والدينية لما أصبحت تشكل هذه الأبحاث من مساس بحياة الإنسان وكرامته، وكذلك أدت إلى ظهور إشكاليات فلسفية جديدة تحاول إعادة النظر في قضايا فلسفية وإتقنية أصبحت متجاوزة وعاجزة عن مسابرة تطور العلم، وهو الأمر الذي فرض على الفلاسفة التفكير في تأسيس أخلاقيات جديدة وخاصة بكل مجال من مجالات الحياة الإنسانية، وبهذا تكون التخوفات والتحفظات التي أبداها بعض الفلاسفة والمشرعين المشتغلين بالبيوتيقا وتخوفات وتحفظات مشروعة لأنها نابعة من الخوف على تشويه الإنسان جسميا ونفسيا وعقليا واجتماعيا، وهي تخوفات وتحفظات تندرج في سياق التعبير عن قلقهم على مصير الإنسان وعلى كرامته، فالحفاظ على استمرارية النوع البشري وعلى كرامته أولى من البحث العلمي.

تضارب المصالح

❖ يعلن المؤلف أنه ليس لديه تضارب في المصالح.

الهوامش

- 1- وهبه مراد، المعجم الفلسفي، دار قباء الحديثة للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة، 2007، ط 5، ص: 35.
- 2- صفاء أحمد شاهين، جولات في عالم البيوتكنولوجيا، دار التقوى للنشر والتوزيع، دم، دت، ص: 6.
- 3- الحفار سعيد محمد، البيولوجيا ومصير الإنسان، عالم المعرفة، الكويت، 1984، ص: 12.
- 4- كلود دويرو، الممكن والتكنولوجيا الحيوية، ترجمة ميشال يوسف، مركز دراسات الوحدة العربية للتوزيع، ط 1، بيروت، 2007، ص: 220.
- 5- منير علي الجنزوري، البيوتكنولوجيا، دار الفكر العربي، القاهرة، 2008، ص: 15.
- *- برنارد جان، طبيب فرنسي مختص في Cancérologie Hématologie، عمل أستاذ بجامعة باريس 7.
- 6- بوفتاس عمر، البيوتيقا الأخلاقيات الجديدة في مواجهة تجاوزات البيوتكنولوجيا، إفريقيا الشرق، الدار البيضاء، 2011، ص: 138، 207، (بتصرف).
- *- جاك تستار، بيولوجي فرنسي، ولد سنة 1939، كان وراء ميلاد أول طفل أنابيب في فرنسا سنة 1982، ولكنه سرعان ما توقف عن هذه التجارب وأصبح معارضا لها.
- 7- Testart Jacques. L'oeuf transparent. Flammarion. coll. champs. 1986. p. 34-35.
- *- هابرماس يورغن: ولد سنة 1929، له أعمال كثيرة، حيث يعد واحدا من أكثر الفلاسفة غزارة في الإنتاج الفكري خلال النصف الثاني من القرن العشرين، ومن أهم هذه الأعمال "المعرفة والمصلحة" و"العلم والتقنية كإيديولوجيا" و"الحداثة وخطابها السياسي" و"أثيقا المناقشة ومسألة الحقيقة" و"الأخلاق والتواصل" و"القول الفلسفي للحداثة"، و"نظرية الفعل التواصلي"، و"منطق العلوم الاجتماعية".
- 8- هابرماس يورغن، مستقبل الطبيعة الإنسانية: نحو نسالة ليبرالية، ترجمة جورج كتورة، المكتبة الشرقية، بيروت، ط 1، 2006، ص: 5 (من التمهيد).
- 9- المرجع نفسه، ص: 33، 34.
- 10- المرجع نفسه، ص: 95.
- 11- المرجع نفسه، ص: 33.
- 12- المرجع نفسه، ص: 43.

وأصناف كان لها دور هام في البيئة قد تغير الكثير من صفات الكائنات الحية وأنواعها... هو في نظرهم أشد وأخطر على حياة الأجيال المقبلة من الطاقة النووية ومشكلاتها⁽³⁶⁾، كما أثار سعيد محمد الحفار المخاطر التي يمكن أن تترتب عن تحقق فرضية إنتاج بشر حسب الطلب، ويقول في هذا الشأن: «كما يتخوف العلماء من زيادة اتساع الهوة بين الدول المتقدمة علميا وتقنيا والدول النامية من حيث قدرة الأولى علميا وتقنيا على إنتاج صنف من البشر يكونون أفضل البشر قدرة وإمكانات فيصبح هؤلاء شكلا جديدا من أشكال الاستعمار الذي لا يقهر مما يدفعنا جميعا إلى التساؤل: كيف ستكون الحياة الإنسانية في ظل هذه التطورات»⁽³⁷⁾.

كما تطرق سعيد محمد الحفار إلى الجانب الأخلاقي المتعلق بالبيوتكنولوجيا، وقال في هذا الإطار: «خلق القيم في نطاق الثورة البيولوجية أهم من طعامنا وشرابنا، إن الحضارة التي تسمح للعلم بتحطيم القيم المتعارف عليها ولا تثق بقوة العلم في خلق قيم جديدة تدمر نفسها بنفسها، فلا بد وبشكل حتمي من إجراء اعتبار للعلاقة بين مميزات الثورة البيولوجية وقانون المجتمع بوجه عام»⁽³⁸⁾.

بعد أن تطرقنا إلى قضية "التقنية الحيوية" من الزاوية العلمية والفلسفية الأخلاقية، نود أن ننتقل إلى الحديث عن جانب مهم لهذه القضية ألا وهو الجانب التشريعي، وهنا يمكن القول أيضا أن المشرعين القانونيين انقسموا بشأن قضايا التقنية الحيوية وخاصة قضية الاستنساخ إلى قسمين، قسم يمنعها وهو الغالبية، وقسم يسمح بها في حدود معينة وهو الأقلية، فالتشريع الأمريكي الذي صدر عن الكونغرس وأيده الرئيس سنة 2001 يمنع كل أشكال استنساخ البشر بما في ذلك استخدام الأجنة المستنسخة لأغراض علاجية، ولكن حسب بعض المصادر فإن المشروع الأمريكي لاستنساخ البشر نقل أبحاثه إلى دولة شرق أوسطية يغلب الظن أنها (إسرائيل)، وكذلك فإن القانونين الفرنسي والألماني يمنعان الاستنساخ، وكذلك فإن مرسوم المجلس الأوروبي حول الاستنساخ البشري ينص على أن تحويل الإنسان إلى آلة عن طريق التخليق المتعمد لبشر متطابقين وراثيا هو أمر مناف للكرامة البشرية ويشكل استخداما خاطئا للطب وعلوم الأحياء، أما القانون البريطاني فإنه يسمح بذلك في حدود، حيث أقر البرلمان البريطاني اقتراح الحكومة بإجازة استنساخ الأجنة البشرية لأغراض علاجية واستعمالها كقطع غيار طبية.

خاتمة

وعلى ضوء ما سبق نستنتج أن التطورات العلمية الهائلة التي توصل إليها العلماء في مجال البيولوجيا والهندسة الوراثية والطب فاقت كل التوقعات وأذهلت العلماء والمفكرين والمشرعين، فالوصول إلى حد استنساخ النبات والحيوان ومحاولته استنساخ البشر، هي حالة أصبحت فيها الحياة قوة يخشى عليها من نفسها، لأن تقدم علوم الحياة أدى إلى ظهور

13- المرجع نفسه، ص، 49.

14- المرجع نفسه، ص، 90.

*- فرانسيس فوكو ياما (ولد عام 1952)، مفكر اقتصادي وسياسي أمريكي معاصر، من أهم أعماله: نهاية التاريخ والإنسان الأخير، أمريكا في مفترق الطرق، وغيرها من الأعمال.

*- لهذا الكتاب ترجمتان باللغة العربية، الأولى بعنوان مستقبلنا بعد البشري وعواقب ثورة التقنية الحيوية من طرف إيهاب عبد الرحيم محمد، صادرة عن مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية بأبوظبي سنة 2006، والثانية بعنوان "نهاية الإنسان وعواقب الثورة التكنولوجية" من طرف أحمد مستجير، صادر عن دار سطور بالقاهرة 2002، وقد فضلنا استخدام الترجمة الأولى.

15- فوكو ياما فرنسيس، مستقبلنا بعد البشري: عواقب ثورة التقنية الحيوية، ترجمة إيهاب عبد الرحيم محمد، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، ط1، أبوظبي، 2006، ص، 251.

16- المرجع نفسه، ص، 21.

17- المرجع نفسه، ص، 24.

18- المرجع نفسه، ص، 79.

19- المرجع نفسه، ص، 83، 84.

20- المرجع نفسه، ص، 91، 92.

21- المرجع نفسه، ص، 82، 83.

22- المرجع نفسه، ص، 97.

23- المرجع نفسه، ص، 98، 99.

24- المرجع نفسه، ص، 106.

25- المرجع نفسه، ص، 105.

26- المرجع نفسه، ص، 106.

27- المرجع نفسه، ص، 116، 117، 119.

28- المرجع نفسه، ص، 122-126.

29- المرجع نفسه، ص، 119، 120.

30- المرجع نفسه، ص، 127.

31- الحفار سعيد محمد، البيولوجيا ومصير الإنسان، مرجع سابق، ص، 16.

32- المرجع نفسه، ص، 18.

33- المرجع نفسه، ص، 19.

34- المرجع نفسه، ص، 19.

35- المرجع نفسه، ص، 184.

36- المرجع نفسه، ص، 194.

37- المرجع نفسه، ص، 194.

38- المرجع نفسه، ص، 194.

كيفية الإستشهاد بهذا المقال حسب أسلوب APA :

المؤلف محمد بوحجلة (السنة 2020)، البيواتيقا كلفسة جديدة ومسألة الكرامة الإنسانية، مجلة الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية، المجلد 12، العدد 01، جامعة حسيبة بن بوعلي بالشلف، الجزائر، الصفحات : 52-58